



مباراة توظيف متدربين قضائيين من الدرجة الثالثة
تخصص: العلوم القانونية أو الشريعة (الشريعة، القانون، الدراسات القضائية والقانونية)
المحجزة بتاريخ 22 يونيو 2025

• توجيهات عامة

- 1- يتعين على كافة المرشحات والمرشحين الحرص على احترام اللوائح والإجراءات التالية.
- 2- التأكد من أن المعلومات المضمنة بخانة الهوية في ورقة الأجوبة تهم المرشح (ة)، ولا تسلم إلا ورقة واحدة لأجوبة على الأسئلة.
- 3- وجوب استعمال أقلام حبر جافة زرقاء أو سوداء فقط.
- 4- منع استعمال قلم الرصاص والقلم الصحيح الأبيض **Correcteur Blanco**.
- 5- وجوب تلوين الخانة أو الخانات المختارة كجواب على السؤال بشكل كامل وواضح ومن دون تجاوز إطارها كما يلي: ■
- 6- وجوب احترام التوقيت المخصص للاختبار (ساعة ونصف).

• سليم التقسيط:

- المدة: ساعة ونصف
- 1- الإجابة الصحيحة: نقطة واحدة (1) 2- الإجابة الخاطئة: ناقص نقطة واحدة (1-) 3- عدم الإجابة: صفر نقطة (0)
- المعامل: 5

الاختيار الكتابي	سؤال أو أسئلة عامة أو أسئلة ذات اختيارات متعددة حول قضايا ومواضيع مختلفة ذات صلة بمرفق العدالة أو المهام أو الوظائف المرتبطة بالدرجة المتبارى بشأنها، وبالتخصصات المطلوبة.
------------------	--

(1) يتداول المجلس الوزاري في القضايا والنصوص المتعلقة بـ:

- 1 مشروع قانون العفو العام
- 2 مشاريع القوانين التنظيمية
- 3 مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري
- 4 جميع الأجوبة خاطئة

(2) من بين النصوص والقضايا التي يتداولها المجلس الحكومي، تجدد:

- 1 التوجيهات العامة لمشروع قانون المالية
- 2 مشاريع القوانين التنظيمية
- 3 المساهمات العمومية
- 4 جميع الأجوبة خاطئة

(3) يحدث على صعيد كل محكمة من محاكم الدرجة الأولى، لجنة لبحث صعوبات سير العمل بها تتكون من:

- 1 رئيس المحكمة وعضوية وكيل الملك ورئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النهاية العامة
- 2 رئيس المحكمة وعضوية وكيل الملك ونقيب هيئة المحامين في دائرة نفوذ المحكمة
- 3 رئيس المحكمة وعضوية وكيل الملك ورئيس كتابة الضبط ورئيس كتابة النهاية العامة وممثل المصالح اللامركزية للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل
- 4 جميع الأجوبة خاطئة

(4) يمكن لكل طرف أن يطلب من المحكمة الدستورية تصويب خطأ مادي شاب قرارا من قراراتها ويجب أن يقدم الطلب في غضون:

- 1 عشرة أيام من تاريخ تبليغ القرار
- 2 خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار
- 3 ثلاثون يوما من تاريخ تبليغ القرار
- 4 جميع الأجوبة خاطئة

(5) عند تسجيل مقال الدعوى يعيد رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية الملف حالا إلى:

- 1 المفوض الملكي للدفاع عن الحق والقانون
- 2 القاضي المقرر
- 3 القاضي المقرر والمفوض الملكي للدفاع عن الحق والقانون
- 4 جميع الأجوبة خاطئة

(6) ترفع طلبات الإلغاء بسبب تجاوز السلطة إلى المحكمة الابتدائية الإدارية:

- 1 التي يوجد موطن طالب الإلغاء داخل دائرة اختصاصها
- 2 التي صدر القرار الإداري بدائرة اختصاصها
- 3 التي يوجد محل طالب الإلغاء داخل دائرة اختصاصها



مباراة توظيف للمتدربين للضاميين من الدرجة الثالثة (السلم 10) تخصص العلوم القانونية أو الشريعة (الشريعة أو الشريعة والمبادئ) شخص الجنون

للمباراة بتاريخ 14 مارس 2021

توجيهات عامة:

- يتمتع على قاعة المشرحات والمترشحين الحرص على احترام التقاليد والإجراءات التالية:
- 1- التأكد من أن المعلومات المعتمدة بخانة الهوية في ورقة الأجوبة تخص المترشح (ة)، ولا تسلم إلا ورقة واحدة لأجوبة على الأسئلة.
- 2- وجوب استعمال ألزام حبر جافة زرقاء أو سوداء فقط.
- 3- منع استعمال قلم الرصاص والقلم المصحح الأبيض **Correcteur Blanco**.
- 4- وجوب تلوين الخانة أو الخانات المختارة بجواب على السؤال بشكل كامل وواضح ومن دون تجاوز إخطرها كما يلي: ■
- 5- وجوب احترام التوقيت المخصص للاختبار (ساعة ونصف).

• سلم التقييم:

1. الإجابة الصحيحة: نقطتان (2)،
2. الإجابة العاطفة: نالمة نقطة (1-)،
3. صم الإجابة: صفر نقطة (0).

المدة : ساعة ونصف

المعامل : 5

الاختبار الكتابي	سؤال أو أسئلة عامة أو أسئلة ذات اختيارات متعددة حول قضايا ومواضيع مختلفة ذات صلة بمرفق العدالة أو بالمهام أو بالوظائف المرتبطة بالدرجة المتبارى بشأنها أو بالتخصصات المعمولة.
---------------------	---

يستعمل المترشحون القلم الحبري للتعبير وبخانة الاختيار على سلة خارج

1. 11 يناير

2. 06 يونيو

3. 18 يناير

4. جميع الأجوبة خاطئة

يستعمل المترشحون القلم الحبري للتعبير وبخانة الاختيار على سلة خارج

1. 06 أكتوبر

2. 06 يونيو

3. 06 ديسمبر

4. جميع الأجوبة خاطئة

1. في مجال العدالة:

2. في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة:

3. في مجال الأمن الداخلي:

4. جميع الأجوبة خاطئة

10. من بين القوانين الآتية:

1. قانون العمل رقم 11
2. قانون العمل المسمى بالانقضاء والفسخ
3. قانون العمل المسمى بالانقضاء والفسخ
4. جميع الأجوبة خاطئة

11. من بين القوانين الآتية:

1. القانون المسمى بالانقضاء والفسخ
2. القانون المسمى بالانقضاء والفسخ
3. القانون المسمى بالانقضاء والفسخ
4. جميع الأجوبة خاطئة

12. من القوانين الآتية:

1. القانون المسمى بالانقضاء والفسخ
2. القانون المسمى بالانقضاء والفسخ
3. القانون المسمى بالانقضاء والفسخ
4. جميع الأجوبة خاطئة

13. من بين القوانين الآتية:

1. استعمال وسائل احتيالية من طرف المتعاقد
2. التدليس الصادر عن شخص أجنبي عن العقد من دون أن يكون الطرف المستفيد عالمًا به
3. الإكراه الدائم للمتعاقد
4. جميع الأجوبة خاطئة

14. من بين الأركان العامة للجريمة التي تستوجب العقاب:

1. حصول الفعل العرشي
2. حالة الدفاع الشرعي
3. أحداث إلقاء أو سرقة للشيء
4. جميع الأجوبة خاطئة

15. تشمل مسطرة المراجعة المقررة في قانون المسطرة الجنائية:

1. العناية
2. الجمع
3. المبالغة
4. جميع الأجوبة خاطئة

16. من بين الجرائم المستمرة تحت:

1. إهمال الأسرة
2. استعمال وثيقة مزورة عدة مرات
3. السباق من دون رخصة
4. جميع الأجوبة خاطئة

17. يعتبر مانعاً عن المسؤولية الجنائية:

1. الدفاع الشرعي
2. رضی المحني عليه

Lenteurs bureaucratiques, l'ennemi de l'investissement

Avec une croissance attendue de 5,6% en 2025, l'économie marocaine repose sur des fondamentaux solides : stabilité politique, industrialisation dynamique et diversification sectorielle. Son tissu productif allie industries de pointe (automobile, électronique, aéronautique), secteurs traditionnels à forte valeur ajoutée (phosphates, agroalimentaire) et services tournés vers l'export, affirmant ainsi sa place sur la scène économique mondiale.

Le Maroc se distingue par un réseau dense d'accords de libre-échange lui ouvrant les portes des marchés européens, nord-américains et moyen-orientaux. Contrairement à d'autres économies de la région MENA, souvent concentrées sur quelques filières, il affiche une structure commerciale équilibrée avec un indice de diversification de 86, au-dessus des moyennes régionale et mondiale, garantissant une résilience accrue face aux chocs extérieurs. Un rapport de BMI (Fitch Solutions), repris par le quotidien *L'Economiste* dans son édition du 27 mars, dresse un état des lieux détaillé des opportunités et défis du marché marocain.

L'essor des infrastructures logistiques constitue un levier essentiel. Le port Tanger Med, désormais l'un des principaux hubs à conteneurs de Méditerranée, illustre la stratégie du Maroc pour s'intégrer aux chaînes de valeur mondiales. L'émergence des zones industrielles intégrées et des plateformes multimodales renforce encore cette dynamique.

Avec un stock d'IDE dépassant les 72 milliards de dollars (soit 53% du PIB), le Maroc bénéficie d'une confiance soutenue des investisseurs internationaux. Des géants comme Stellantis et Gotion High Tech y implantent des unités stratégiques dans les secteurs d'avenir (électromobilité, batteries). Toutefois, malgré ces avancées, des freins structurels persistent : les lenteurs administratives, la complexité des procédures et l'instabilité réglementaire continuent de poser problème, malgré les efforts de digitalisation et la mise en place de guichets uniques.] C R I

Un défi majeur demeure : la forte dépendance énergétique. En l'absence de ressources hydrocarbures significatives, le Maroc importe l'essentiel de ses besoins, ce qui l'expose aux chocs exogènes et pèse sur les équilibres budgétaires. Bien que les ambitions en matière de transition énergétique soient réelles, elles n'ont pas encore permis de compenser ce déficit.

Autre source de vulnérabilité : 63% des exportations marocaines sont destinées à l'Union européenne. Toute perturbation économique ou durcissement réglementaire dans la zone euro se répercute immédiatement sur l'activité. De plus, la sécheresse récurrente et le stress hydrique fragilisent le secteur agroalimentaire et, par extension, l'ensemble de la chaîne logistique, entraînant des effets inflationnistes et des déséquilibres sur la balance commerciale.

Classé 77e mondial en matière de climat des affaires, le Maroc a engagé des réformes, mais le cadre juridique reste perfectible. Chevauchements institutionnels, lenteur des procédures et volatilité réglementaire nuisent à l'attractivité pour les investisseurs, notamment les nouveaux entrants. L'absence d'une justice commerciale spécialisée et l'application inégale des règles alimentent une perception d'insécurité juridique, lit-on.

Dans le domaine de la propriété intellectuelle, bien que le cadre législatif soit aligné sur les standards internationaux, des lacunes dans l'application des lois freinent le développement des secteurs innovants. Par ailleurs, des barrières tarifaires et non tarifaires persistent, comme l'illustrent les droits de douane appliqués aux produits turcs, ajoutant une dose de protectionnisme ponctuel.

Le secteur financier marocain, bien que stable, manque encore de profondeur et d'attractivité pour les investisseurs étrangers. Le marché des capitaux demeure limité, freinant ainsi le financement des entreprises et l'essor des projets à forte valeur ajoutée.

Si le Maroc affiche des atouts indéniables -diversification, infrastructures modernes, ouverture commerciale- il doit encore lever des obstacles structurels pour consolider sa croissance et améliorer son

ميزانية الاستثمار العمومي في 2025 ... زيادة نسبية أمام تطلعات مرتفعة

بوتيرة تصاعدية في السنوات الأخيرة، سارت الاعتمادات أو الأغلفة المالية المخصصة لمشاريع "الاستثمار العمومي" ضمن مشاريع قوانين المالية؛ وهو ما لم تخطئه عيون الفاعلين الاقتصاديين والمهتمين بشؤون المال والأعمال.

المذكورة المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2025 لم تخل "نظرة عامة حول التوزيع الجوهري للاستثمار العمومي، حسب أبرز مجالات تدخل السياسات العمومية"، من خلال "عرض أهم المشاريع التي تهتم القطاعات الرئيسية لتدخل الدولة، خاصة القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنية التحتية وكذا القطاعات المنتجة".

باستقراء أرقام المذكورة، فإن "الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي" سيصل 340 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 1.5% (أو 5 ملايين درهم) مقارنة مع سنة 2024.

وتتوزع ميزانية الاستثمار العمومي، حسب المعطيات الرسمية، بين ميزانية الدولة (الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة الممسيرة بصورة مستقلة) بمبلغ 120,5 مليارات درهم، والمؤسسات والمقاولات العمومية بمبلغ 138 مليار درهم، و"صندوق محمد السادس للاستثمار" بمبلغ 45 مليار درهم، والجماعات الترابية بغلاف مالي يبلغ 21,5 مليارات درهم، و"الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" بغلاف مالي قدره 1,5 مليار درهم.

كما أكدت الحكومة أنها ستواصل "بذل المزيد من الجهود على مستوى الاستثمار العمومي، كما كان الحال بالنسبة للفترة الممتدة بين سنتي 2021 و2024".

ارتفاع نسبي

تعليقا على الموضوع وقراءة في أبعاده، أوضح محمد عادل إيشو، أستاذ الاقتصاد بالمرسة العليا للتكنولوجيا بخنيفرة (جامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال)، أن "تجديد البنية التحتية بالمغرب يتطلب خطوات استثمارية كبيرة نحو تحقيق المغرب النافع للجميع"، لافتا إلى أن "الاستعداد لاستضافة الفعاليات العالمية لكأس العالم 2030 يبرز الحاجة الماسة للمغرب إلى تعزيز بنياته التحتية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة. لهذا الغرض، خصصت الميزانية المغربية لعام 2025 زيادة في الاعتمادات المالية للاستثمار العمومي بقيمة 5 مليارات درهم، لتصل إلى مجموع 340 مليار درهم؛ ما يمثل ارتفاعا نسبيا بـ 1,5%".

وأكد إيشو، في إفادات تحليلية لهسبريس، "توزع هذه الزيادة عبر قطاعات حيوية تشمل البنية التحتية، القطاعات الاجتماعية والإنتاجية؛ فيما تركز الحكومة بشكل خاص على تعزيز البنية التحتية لدعم التطورات اللازمة لاستضافة الفعاليات الدولية ولتعزيز التحول الرقمي والتكنولوجي في البلاد".

الزيادة في الاستثمارات العمومية، وفق المحلل الاقتصادي، "لها دور حيوي في تنشيط المقاولات المغربية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، بوصفها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. هذه الاستثمارات تعزز قدراتها الإنتاجية وتفتح أمامها آفاقا جديدة للمشاركة في مشاريع كبرى؛ مما يسهم في زيادة مداخيل الدولة على المدى المتوسط ويخلق فرص عمل مهمة، مساهمة بذلك في تقليل معدلات البطالة التي تجاوزت عتبة 13%".

البنيات التحتية

"من المتوقع أن تشمل الاستثمارات تحسينات في النقل والمواصلات، وتوسعة الطرق، وتحديث الموانئ والمطارات، وتطوير المرافق العامة لتواكب أحدث المعايير العالمية"، عذد أستاذ الاقتصاد لافتا إلى أن "هذه الخطوات لا تعزز فقط القدرة التنافسية للمغرب على المستوى الدولي؛ بل تسهم أيضا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ينعكس إيجابيا على المجتمع".

وبالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية، "الزيادة في الاستثمار العمومي ذات دور حيوي في تقوية الدبلوماسية المغربية وزيادة جاذبيتها عالميا، مما يسهم في دفع طموحات المملكة للانضمام إلى نادي الدول الناشئة. يُعزز هذا النهج ضرورة المغرب دوليا من خلال تقوية قدراته التنظيمية واللوجستية لاستضافة الفعاليات الدولية الكبرى"، حسب قراءة إيشو.

بالمقابل استدرك بالقول: "مع ذلك، تواجه المملكة تحديات جسيمة تتعلق بالاستدامة المالية العمومية، حيث تشير التقديرات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط (HCP) إلى أن الدين العام الكلي للمغرب، الخارجي والداخلي، قد يبلغ 85.2% من الناتج المحلي الإجمالي (1300 مليار درهم) في 2024 مقابل 85.6% في 2023. ويتوقع أن يستقر العجز المالي في 2024 إلى حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي".

Fachm energie

وأثار الانتباه إلى "معاناة الهياكل المحلية من هشاشة في تلبية الحاجيات الاستثمارية، فضلا عن تحدي الفاتورة الطاقية في ظل الاعتماد الكبير على الموارد غير المتجددة. هذه العوامل تستوجب تطبيق إجراءات حازمة لضمان الاستدامة المالية من خلال تحسين الإيرادات الحكومية، ترشيد النفقات، وتحسين كفاءة الاستثمار العام لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"، ختاما بالنوصية: "من الضروري، بالتكامل مع ضمان الشفافية، الفعالية في تنفيذ هذه المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، تعظيم العائد على

Résumé

Sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, le Maroc a réalisé des progrès économiques, politiques et sociaux remarquables au cours des deux dernières décennies permettant d'améliorer le niveau de vie et de réduire la pauvreté. S'appuyant sur les grandes réformes structurelles entreprises au début du siècle, le Maroc a depuis avancé à grands pas afin de diversifier et moderniser son économie et de réformer ses institutions publiques. Des améliorations importantes apportées au climat des affaires et aux infrastructures, conjuguées à la stabilité macroéconomique et politique, et à une situation géographique stratégique, ont stimulé les investissements et la croissance dans les secteurs à forte productivité des chaînes de valeur mondiales. L'ouverture du Maroc aux investissements étrangers directs et son intégration croissante et continue aux chaînes de valeurs mondiales lui ont ainsi permis d'émerger comme l'une des destinations les plus attractives de la région.

Reconnaissant néanmoins la nécessité d'encourager une trajectoire de développement économique et social plus durable et plus inclusif, le Maroc œuvre activement à renforcer davantage son climat de l'investissement en introduisant une nouvelle dynamique de réforme. En effet, la répartition territoriale des investissements étrangers directs au Maroc reflète les fortes disparités sociales et économiques existantes entre les territoires. Alors que les retombées des investissements sont actuellement concentrées dans certaines zones économiques délimitées ou dans certains secteurs spécifiques, le Maroc s'efforce d'accroître leur répartition équitable et de stimuler la création d'emplois pour une population marocaine active grandissante. L'investissement est encore porté à hauteur de deux-tiers par le secteur public alors que des défis entrepreneuriaux et des lacunes en matière de développement des compétences locales subsistent. L'augmentation de la formation de capitaux privés étrangers et nationaux est essentielle pour atteindre des niveaux de croissance plus élevés et plus durables.

Dans ce contexte, des recommandations politiques ont été énoncées dans une proposition globale pour un Nouveau modèle de développement, élaborée par une commission spéciale en 2021, qui énumère des réformes concrètes. Conformément aux hautes orientations royales, le gouvernement vise à stimuler l'investissement privé pour atteindre ces objectifs et ainsi contribuer à l'augmentation de la productivité, au développement des compétences, à la création d'emplois, à l'innovation, à la transformation numérique, au développement territorial et à la transition verte, autant d'objectifs de développement essentiels.

Dans cette optique, le Royaume a résolument mis l'accent sur la mise en place de lois et de réglementations modernisées en matière d'investissement. L'adoption de la nouvelle Charte de l'investissement en 2022, suivant la mise en place du Nouveau modèle de développement, en est le fer de lance et a pour ambition de donner un nouveau souffle au climat de l'investissement au Maroc. Mettant pour la première fois l'accent sur le principe de non-discrimination en matière d'investissement, elle vise à maximiser les impacts de l'investissement, en particulier en termes de création d'emplois stables, de développement équitable des territoires, de priorisation des secteurs porteurs pour l'économie nationale et de développement durable.

Le rythme soutenu de réforme des lois afférentes au droit des affaires a également fortement contribué à faire du Maroc une destination attractive et sécurisante pour les investissements étrangers. Ces textes offrent aux investisseurs un cadre moderne et propice à l'investissement. L'introduction d'un nouveau modèle de traité bilatéral d'investissement en ligne avec les pratiques internationales les plus récentes ainsi que la simplification, la dématérialisation et la déconcentration des procédures administratives relatives à l'investissement constituent également des avancées significatives dans la mise en place d'un environnement réglementaire robuste, transparent et cohérent pour les investisseurs nationaux comme étrangers. Le Maroc a également engagé des réformes importantes pour soutenir la transformation digitale du pays et attirer les investissements dans l'économie numérique.

IDE
Numérique

Dans ce même élan, les autorités marocaines ont révisé leur cadre institutionnel pour la promotion et la facilitation de l'investissement afin de lui donner une nouvelle impulsion. Ainsi, la création du ministère de l'Investissement, de la Convergence et de l'Évaluation des Politiques Publiques (MICEPP) vise à donner une importance stratégique et horizontale à la politique de l'investissement. Le Royaume a mis en place une Commission Nationale d'Investissement et s'est par ailleurs doté d'une nouvelle gouvernance unifiée et territorialisée de l'investissement, constituée, au niveau national, par l'Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations, sous la tutelle du nouveau ministère, et complétée, au niveau infranational, par l'action des Centres Régionaux d'Investissement qui, depuis mai 2023, sont rattachés au Chef du gouvernement, qui en a délégué une partie des prérogatives au MICEPP.

Crat
Ag-cu/Mi
ICRI.

Ces réformes structurelles, qui s'inscrivent dans une feuille de route pour l'amélioration de l'environnement des affaires 2023-2026, lancée en mars 2023, ont déjà permis une meilleure cohérence des politiques, des stratégies nationales plus intégrées en matière d'investissement et de développement territorial, et un cadre de gouvernance national et infranational plus inclusif en matière d'investissement. La poursuite de la mise en œuvre de la Charte de l'investissement et des réformes de régionalisation avancée devrait permettre d'améliorer le climat des affaires local et, ainsi, de renforcer l'attractivité territoriale pour les investissements étrangers et nationaux. Le Maroc est également attaché à ce que l'activité économique des investissements nationaux et étrangers ne nuise pas au développement social et environnemental et contribue au développement durable du Royaume. Ainsi, depuis son adhésion à la Déclaration de l'OCDE sur l'investissement international et les entreprises multinationales en novembre 2009, le Maroc a également œuvré à l'élaboration de politiques propices à la conduite responsable des entreprises. L'activité et l'efficacité de son point de contact national font figure de référence dans la région. La dynamique des réformes doit donc être maintenue et approfondie pour que les avantages des récentes réformes du climat de l'investissement soient largement partagés et contribuent à la réalisation des objectifs de développement durable du pays.

Intro.

NCE + RA
La Charte de

Pour ce faire, le gouvernement a la possibilité d'intensifier encore davantage ses politiques de soutien à un climat de l'investissement solide et transparent, et favorisant une croissance plus durable et inclusive. Les autorités pourraient envisager des initiatives complémentaires pour améliorer le climat de affaires, en modernisant notamment les lois relatives à l'expropriation ou encore au régime foncier. Dans ses efforts d'attraction, le gouvernement pourrait également cibler de façon plus proactive des investissements à fort impact socio-économique, y compris dans les secteurs décarbonés, à forte intensité numérique et générateurs d'emplois inclusifs et de qualité. Il sera également nécessaire de consolider l'engagement des institutions publiques, au niveau national et régional, en les dotant de ressources financières adéquates et en renforçant les capacités des agents publics afin que ces derniers puissent mettre en œuvre efficacement les réformes en cours. L'enjeu est également d'assurer l'adoption de ces politiques par les entreprises et la société dans son ensemble. Ainsi, il est essentiel d'accompagner les investisseurs et les consommateurs, et de les sensibiliser aux nouvelles politiques, à la numérisation croissante, et à la gouvernance renforcée et déconcentrée de la politique de l'investissement. Dans la même optique, le gouvernement doit poursuivre ses efforts visant à améliorer la cohérence des stratégies nationales et infranationales en matière d'investissement, de développement territorial et de plans sectoriels.

e) de procéder à une évaluation périodique de l'efficacité des dispositifs de soutien prévus par la présente loi-cadre et les textes pris pour son application et de proposer, le cas échéant, les ajustements nécessaires aux distorsions constatées ;

f) d'assurer le suivi de la mise en œuvre des dispositions de la présente loi-cadre et des textes pris pour son application ;

g) de proposer toute mesure de nature à promouvoir l'investissement et à renforcer l'attractivité du Royaume vis-à-vis des investisseurs.

La composition de la commission ministérielle visée au premier alinéa du présent article et les modalités de son fonctionnement sont fixées par voie réglementaire.

Article 35

Les projets de conventions d'investissement établis dans le cadre du dispositif de soutien principal sont élaborés, approuvés et signés à l'échelle régionale, lorsque le montant total du projet concerné est inférieur au seuil visé au paragraphe a) de l'article 34 ci-dessus.

L'Etat prendra les mesures nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du premier alinéa du présent article.

Article 36

Les projets de conventions d'investissement relatifs à l'industrie de la défense sont élaborés, approuvés et exécutés conformément à la législation et à la réglementation relatives aux matériels et équipements de défense et de sécurité, aux armes et aux munitions.

Chapitre 6

Du règlement des différends

Article 37

Les conventions d'investissement peuvent comporter des clauses stipulant qu'il sera procédé, préalablement à tout recours judiciaire ou arbitral, au règlement à l'amiable de tout différend afférent à l'investissement pouvant naître entre l'Etat marocain et l'investisseur.

Article 38

Sans préjudice des dispositions de l'article 37 ci-dessus, les conventions d'investissement peuvent comporter des clauses stipulant qu'il sera procédé au règlement de tout différend afférent à l'investissement pouvant naître entre l'Etat marocain et l'investisseur étranger conformément à la législation en vigueur ou aux conventions internationales ratifiées par le Royaume du Maroc en matière d'arbitrage international.

Chapitre 7

Dispositions diverses et transitoires

Article 39

A compter de la date d'entrée en vigueur de la présente loi-cadre, est abrogée la loi-cadre n° 18-95 formant charte de l'investissement, promulguée par le dahir n° 1-95-213 du 14 août 1995 (15 décembre 1995).

Toutefois, les textes pris pour son application demeurent en vigueur jusqu'à leur abrogation ou remplacement conformément aux dispositions de la présente loi-cadre.

Article 40

La présente loi-cadre sera mise en œuvre en vertu des textes législatifs et réglementaires pris pour son application.

A cet effet, l'Etat s'engage à édicter les textes nécessaires :

a) la mise en œuvre du dispositif de soutien principal et du dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique, dans un délai n'excédant pas trois (3) mois à compter de la date de publication de la présente loi-cadre au *Bulletin officiel* ;

a) la mise en œuvre du dispositif de soutien spécifique destiné à encourager le développement des entreprises marocaines à l'international, dans un délai n'excédant pas six (6) mois à compter de la même date ;

a) la mise en œuvre du dispositif de soutien spécifique destiné aux très petites, petites et moyennes entreprises, dans un délai n'excédant pas douze (12) mois à compter de la même date.

Article 41

Sous réserve des dispositions de l'article 42 ci-dessous, les investisseurs ayant conclu, avant la date d'entrée en vigueur de la présente loi-cadre, une convention d'investissement avec l'Etat, conservent les avantages qui leur ont été accordés et leurs droits acquis, jusqu'à l'expiration de la durée, et aux conditions, pour laquelle ils ont été accordés.

Article 42

Tout investisseur ayant conclu, à compter du premier janvier 2022, une convention d'investissement avec l'Etat peut, après la mise en œuvre du dispositif de soutien principal visé au paragraphe 1) de l'article 8 de la présente loi-cadre, demander à bénéficier dudit dispositif, lorsqu'il s'avère qu'il est plus avantageux que celui prévu par la loi-cadre précitée n° 18-95 et les textes pris pour son application.

La commission ministérielle visée à l'article 34 de la présente loi-cadre statue sur les demandes de bénéfice du dispositif de soutien principal qui lui sont soumises en application des dispositions du premier alinéa ci-dessus.

Le texte en langue arabe a été publié dans l'édition générale du *Bulletin officiel* n° 7151 du 17 joumada I 1444 (12 décembre 2022).